

## الحكومة تحذر.. ما مدى تأثير اقتطاع أموال المقاصة على رواتب الموظفين؟



12 يونيو 2021 - 21:35

تحول موضوع صرف الرواتب في فلسطين إلى خبر عاجل خلال عديد الأوقات من السنة، في ظل الزمات المالية التي تواجهها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة.

وتعتبر أموال المقاصة المصدر الرئيس لتوفير فاتورة رواتب الموظفين العموميين، وبدونها لن تكون الحكومة قادرة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه الموظفين والمؤسسات.

أكد رئيس الوزراء محمد اشتية، أن خصم الاحتلال 597 مليون شيكل من أموال المقاصة، إجراء غير قانوني يتنافى مع الاتفاقيات الموقعة ويشكل انتهاكاً للقوانين الدولية، مطالباً دول العالم بالتدخل لوقف تلك الاقتطاعات الجائرة.

وقال اشتية في كلمته بمستهل جلسة مجلس الوزراء الـ 117، اليوم الاثنين، إن مصادقة المجلس الإسرائيلي المصغر (كابنيت) أمس على خصم 597 مليون شيكل من أموال المقاصة، تبدأ باقتطاعات تصل الى 50 مليون شيكل شهرياً ابتداء من الأول من آب المقبل، بسبب مواصلة التزامنا تجاه أسر الشهداء والأسرى والجرحى، نعتبرها إجراء غير قانوني يتنافى مع الاتفاقيات الموقعة، ويشكل انتهاكاً للقوانين الدولية، ونطالب دول العالم بالتدخل لوقف تلك الاقتطاعات الجائرة، وسندرس اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمواجهة هذا القرار.

وأضاف أن مجموع ما خصمته إسرائيل بسبب التزامنا تجاه الأسرى والشهداء منذ عام 2019 وحتى اليوم حوالي 851 مليون شيكل والآن سيتم اقتطاع 51 مليون شيكل شهرياً.

وتابع اشتية: "إن هذا الأمر يضعنا في موقف مالي صعب، خاصة وأن أموال المانحين لم يصرف منها شيء هذا العام، ونحن مستمرون في تمويل قطاع غزة والقدس

والمنطقة (ج) التزاماً منا تجاه أهلنا وحفاظاً على مشروعنا الوطني ودولتنا فلسطين. ومن أجل الإيفاء بالتزاماتنا نضطر للاقتراض من البنوك، وهذا وضع غير طبيعي وغير مستدام.

وقال: "إنني أضع هذه الحقائق أمامكم لتكون معاً مسؤولين أمام هذا الوضع".

بدوره، علق أحمد مجدلاوي، وزير التنمية الاجتماعية، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، على قرار الاحتلال الإسرائيلي اقتطاع ملايين الشواكل من أموال المقاصة للسلطة الفلسطينية، بحجة دفعها لرواتب الأسرى وعائلاتهم.

وقال مجدلاوي: إن "القرار شكل من أشكال القرصنة التي تقوم بها حكومة الاحتلال، واستمرار للسياسة التي انتهجتها حكومة نتانيا هو خلال السنوات القليلة الماضية".

وتابع: هذا الإجراء سطو على أموال الضرائب بذريعة أن السلطة تقوم بواجبها تجاه أسر الأسرى والشهداء والجرحى، مشيراً إلى أن هذا القرار من شأنه إعاقة جهود الإدارة الأمريكية الرامية لبناء إجراءات للثقة بين الحكومة الإسرائيلية الجديدة ومنظمة التحرير، وهذا القرار من شأنه أن يوجه ضربة للجهود الأمريكية.

وقال مجدلاوي: أيضاً سيفشل القرار أية مساعي لتهدئة الموقف واحتواء التوتر الذي ما زال مستمراً منذ رمضان الماضي وحتى الآن وخاصة أن التهدة ما زالت هشة والوضع قابل للانفجار في القدس وسائر الضفة في مواجهة الاستيطان وأيضاً مع سياسة استمرار الحصار على شعبنا وربط محاولة إعادة الإعمار بملف تبادل الأسرى.

وفي سؤال حول مدى تأثير هذا القرار على رواتب الموظفين خلال الأشهر المقبلة، قال وزير التنمية الاجتماعية: بدون شك سيؤثر هذا القرار على الموازنة العامة للسلطة، وسيضعف من قدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها اتجاه العديد من البنود الخاصة بالموازنة وليس فقط الرواتب.

وختم: من الصعب التكهن بمدى الضرر الذي يمكن أن يلحق على الموازنة العامة والقدرة على الإيفاء بالتزامات، ليس فقط الرواتب، ولكن على البنود الأخرى.

وقال مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت، إن المجلس الوزاري المصغر (كابنيت)، صادق اليوم على توصية وزير الجيش بني غانتس، بتجميد الأموال التي تحولها السلطة الفلسطينية إلى الأسرى وعائلاتهم.

وأضاف: سيتم اقتطاع 597 مليون شيكل عن عام 2020 من أموال المقاصة المحولة للسلطة، وبعد ذلك سيتم اقتطاع الأموال كل شهر من المقاصة.